

الاستراتيجية الأوروبية لإدارة أزمة اللاجئين السوريين وتحدي الاندماج: النموذج الألماني

The European response to manage the Syrian refugee crisis and the inclusion challenge: the German model



¹ د/ كنزة عشاشة

جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- الجزائر

Achacha.kenza@univ-guelma.dz

² د/ ريم غريب

جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- الجزائر

Grhib.rim@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/21

تاريخ الارسال: 2024/10/10

ملخص:

مع تسارع وتيرة تدفق اللاجئين السوريين نحو دول الاتحاد الأوروبي في أواخر 2015 تباينت مواقف الدول الأوروبية بين المدخل التقليدي الأمني وبين المدخل الإنساني الذي تبنته ألمانيا في تعاملها مع اللاجئين والذي جاء بعد اعلان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن فتح أبوابها أمام السوريين ورغبتها في احتوائهم داخل المجتمع الألماني .
وعليه يهدف هذا المقال الى دراسة الفجوة بين اندفاع الجهود السياسية الألمانية لدمج اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني وبين القيود التطبيقية التي تحول دون عملية ادماج ناجحة لهم .
الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين، الاتحاد الأوروبي، السياسات الألمانية، إدماج اللاجئين، الأحزاب اليمينية المتطرفة

Abstract:

With the acceleration of the flow of Syrian refugees towards the European Union countries in late 2015, the positions of European countries varied between the traditional security approach and the humanitarian approach adopted by Germany in its dealings with refugees, which came after German Chancellor Angela Merkel announced that she would open her doors to Syrians and her desire to include them within German society .
Accordingly, this article aims to study the gap between the momentum of German political efforts to integrate Syrian refugees into German society and the practical constraints that prevent their successful integration process.

key words: Syrian refugees, European Union, German policies, refugee integration, far-right parties.

مقدمة:

مثلت الأزمة الداخلية التي بدأت في سوريا منذ أواخر 2010 تحولاً مفاجئاً ساهم في تسريع وتيرة موجات الهجرة واللجوء نحو دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد اللاجئين الواصلين إلى أوروبا خلال العام 2017 حوالي 204 ألف لاجئ، وأمام هذه الأعداد الهائلة لهم انقسمت الآراء في دول الاتحاد الأوروبي ما بين أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة التي لا ترى من المهاجرين الجانب الإنساني بل تنظر إليهم بوصفهم تهديدات أمنية واقتصادية وديموغرافية، وما بين أفكار الأحزاب اليسارية الداعمة للهجرة والمتسلحة بالمبادئ الإنسانية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي أساساً وهو ما تبنته ألمانيا.

وعليه، شهدت هذه الأخيرة على غرار باقي الدول الأوروبية تدفق العديد من اللاجئين السوريين بسبب سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، إذ قدمت الحكومة الألمانية مساهمة كبرى ليس فقط من حيث أعداد اللاجئين الذين تؤويهم فحسب، وإنما أيضاً من حيث الموارد المالية التي خصصتها لهم في سبيل ادماجهم داخل المجتمع الألماني، غير أن الحكومة الألمانية تعرضت لانتقادات لاذعة داخليا وخارجيا دفع بها لأن تعيد النظر في سياستها اتجاه اللاجئين.

يمكن تحديد إشكالية البحث في تساؤل رئيسي مفاده:

- إلى أي مدى وفقت الحكومة الألمانية في صياغة استراتيجية ناجعة لضمان ادماج حقيقي للاجئين السوريين؟

والتي تتفرع عنها التساؤلات الآتية:

- ما موقف الدول الأوروبية من أزمة اللجوء السوري؟

- ماهي دوافع ألمانيا لقبول اللاجئين السوريين؟

- ماهي أهم المعوقات العملية التي تواجه عملية ادماج السوريين في المجتمع الألماني؟

الفرضية: يرتبط قبول ألمانيا مجتمعا و دولة للاجئين السوريين بمجموعة من العوامل التي تصبو لتحقيق المصلحة القومية .

منهج الدراسة : تقتضي الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي الذي مكننا من تبين مواقف الدول الأوروبية حيال أزمة اللاجئين السوريين التي تأرجحت ما بين مرحب باللاجئين السوريين و رافض و متحفظ، كما استعنا بمنهج دراسة حالة باتخاذ ألمانيا نموذجا حيث تم تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي انتهجتها الحكومة الألمانية لإدماج اللاجئين السوريين .

أهداف الدراسة: يهدف المقال إلى تبيان السياسات والخطوات العملية التي باشرتها الحكومة الألمانية لأجل تمكين اللاجئين السوريين من الاندماج داخل المجتمع الألماني انطلاقا من مجموعة من المعايير القانونية، الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، ومناقشة أهم التحديات التي تحول دون تفعيل تلك المعايير.

تقسيم المقال: على ضوء ذلك، سيناقش الجزء الأول من المقال أهم المواقف المتعددة للدول الأوروبية حيال أزمة اللاجئين السوريين والتي تجلت في موقف الترحيب والقبول النسبي للاجئين والتشدد ورفض

استقبالهم، أما القسم الثاني فسيعرض استراتيجية ألمانيا لإدماج اللاجئين السوريين ما بين الاعتبارات الإنسانية وازدواجية المعايير، ليتطرق المقال في القسم الثالث إلى تحديات إدماج اللاجئين السوريين بألمانيا

المحور الأول: مواقف الدول الأوروبية من أزمة اللجوء السوري

اتسم تعامل الدول الأوروبية حيال أزمة اللاجئين السوريين بالفردية، فقد جاءت الاستجابة الأوروبية اتجاه الأزمة الأخيرة متباينة لا تخضع لمبدأ التشاركية بين الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمات، وذلك بفعل عوامل عديدة على رأسها اختلاف تجليات الأزمة بينها وتباين حدة المشاحنات السياسية الداخلية من دولة لأخرى، وقد تجلت مواقف الدول الأوروبية في موقف الترحيب والقبول النسبي للاجئين السوريين والتشدد ورفض الاستقبال (حكيمي، 2020، صفحة 305).

بالنسبة للموقف الأول، جاءت استجابات دول أوروبا الغربية معتدلة في عمومها من حيث الترحيب الكلي باللاجئين السوريين والقبول الانتقائي لهم، حيث تزعمت كل من ألمانيا والسويد والنمسا الاتجاه الرامي لاحتواء اللاجئين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، وذلك من خلال فتح حدودهم وتقديم تسهيلات لدخول أكبر عدد ممكن من السوريين طالبي اللجوء، ففي الفترة الممتدة ما بين 2012-2018 تلقت ألمانيا حوالي 584.461 طلب لجوء سوري وتلقت السويد 111.696 طلب لجوء، وقد منحت ألمانيا اللجوء لحوالي 532.065 لاجئ في نفس الفترة، بينما وافقت السويد على 109.343 طلب لجوء سوري، وفي نهاية 2020 وفرت ألمانيا الحماية لأكثر عدد من اللاجئين السوريين الذين بلغ عددهم 605.338 لاجئ، لتحتل السويد المرتبة الثانية بحوالي 114.606 لاجئ سوري (سعداوي وحميدة بعوني، 2024، صفحة 423)، هذه الأرقام تشير إلى أن ثقافة الترحيب التي جسدها كلا من ألمانيا والسويد تمثل النموذج الأبرز على الصعيد الأوروبي من حيث الترحيب والانفتاح تجاه اللاجئين.

في السياق ذاته، اتسمت مواقف كل من فرنسا، الدنمارك وبريطانيا متباينة بالازدواجية ما بين الاستجابة المقيدة والقبول الانتقائي للاجئين، حيث أعلنت بريطانيا عام 2015 عن نيتها في استضافة 20 ألف لاجئ سوري على مدى خمس سنوات، بينما أشارت فرنسا إلى أنه بإمكانها أن تستقبل 24 ألف لاجئ، ويرجع تغير الموقف الفرنسي البريطاني حيال استقبال اللاجئين إلى الضغوط الداخلية التي تعرضت لها الحكومتان، أما البرلمان الدنماركي فقد أصدر سنة 2016 جملة من الخطوات والسياسيات الصارمة حيال اللاجئين والتي تشمل مصادرة أموال طالبي اللجوء في الأراضي الدنماركية بما فيه المصوغات الذهبية التي تجاوزت قيمها 1400 دولار أمريكي واستخدامها كنفقات لرعايتهم (بُعْدٌ سياسي: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين).

في المقابل، وعلى الرغم من التعاطف الإنساني الواسع اتجاه اللاجئين السوريين في العديد من الدول الأوروبية ودعوات الكثيرين للترحيب بهم، بسبب معاناتهم ونظرا للصعوبات التي يواجهونها في طريقهم للوصول إلى دول اللجوء، إلا أن ذلك لم يمنع دول مجموعة "فيسغراد" (المجر، بولندا، التشيك، سلوفاكيا) من اتخاذ موقف مغاير قائم على رفض استقبال اللاجئين أو الاستقبال الحذر تحت مبرر

الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة التي تواجهها والتي أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حجم الديون المحلية والخارجية، فضلاً عن المخاوف الأمنية جراء الهجمات الإرهابية المتعددة التي شهدتها بعض العواصم الأوروبية، وراحت تبحث عن حلول أمنية عسكرية لمنع وصول اللاجئين (الغصين، 2018، صفحة 53).

زيادة على رفض استقبال اللاجئين، اشتدّت كل من بولندا، التشيك والمجر أن يكون اللاجئين مسيحيون، فقد جاء في تصريح رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان: " (Mackey، 2015)

"تدفع اللاجئين السوريين يهدد الهوية المسيحية للقارة الأوروبية"

في حين أن سلوفاكيا أظهرت كل أنواع التمييز العنصري والطائفي عندما قالت أنها لن تستقبل غير اللاجئين السوريين المسيحيين تحت ذريعة عدم وجود مساجد فيها، وهو ما صرح به المتحدث باسم وزارة الداخلية السلوفاكية "إيفيان نيتك" في 19 أوت 2015 : (Migrants crisis: Slovakia will only accept Christians، 2015)

"لا نريد مساجد في سلوفاكيا، نحن سنستقبل اللاجئين السوريين"

يعتبر الموقف الذي تبنته دول مجموعة فيسغراد موقفاً مناهضاً لاحترام حقوق الإنسان وخصوصاً مبدأ عدم التمييز ضد اللاجئين الوارد في اتفاقية اللاجئين سنة 1951.

المحور الثاني: استراتيجية ألمانيا لإدماج اللاجئين السوريين: بين الاعتبارات الإنسانية وازدواجية المعايير

احتلت ألمانيا المكانة الأولى بين نظيراتها من دول الاتحاد الأوروبي من حيث "ثقافة الترحيب والانفتاح" اتجاه اللاجئين، فمنذ بداية أزمة اللجوء السوري كانت ألمانيا في طليعة الدول الأوروبية المستقبلية لطلبات اللجوء، حيث استقبلت في الفترة الممتدة بين 2012-2020 حوالي 605.338 لاجئ سوري، كما سعت في سياق مقاربتها الترحيبية لتقديم العديد من الامتيازات القانونية والمادية لهم (UNRCH's Refugee Population Statistics).

أولاً: دو افع ألمانيا لقبول اللاجئين السوريين:

بالرغم من أن الواقع أثبت إنسانية السياسات الألمانية في التعامل مع اللاجئين السوريين، إلا أن هناك دوافع أخرى كانت وراء قبول ألمانيا لهم، والتي تتمثل في: تسويق ألمانيا لنموذج الانفتاح على الآخر:

إن قبول ألمانيا مجتمعا ودولة باستقبال اللاجئين السوريين كان فرصة جيدة للتأكيد على حضور ألمانيا في الساحة الدولية، وتحسين صورتها من خلال تقديم نموذج للاعتدال والانفتاح على الآخر، لتجسد بذلك النموذج الأبرز على الصعيد الأوروبي في تعاملها مع المهاجرين واللاجئين على عكس نظيراتها من الدول الأوروبية الأخرى التي تبنت سياسات أكثر تشدداً مثل إيطاليا واليونان ومجموعة فيسغراد. معالجة التحديات الاقتصادية والديمقراطية:

إن قرار الحكومة الألمانية المتعلق باستقبال اللاجئين السوريين كان وفق معطيات موضوعية مرتبطة بمفهوم المصلحة القومية، فقد أظهرت سياستها ارتباطها بأسباب تتعلق بالبنية المجتمعية الألمانية. خاصة وأن ألمانيا من الدول غير المتوازنة ديمغرافياً، إذ ترتفع فيها نسبة كبار السن مقابل تراجع نسبة الشباب وانخفاض معدل المواليد مما يزيد من تكاليف الحكومة الاجتماعية، وهي تكاليف غير مستردة بمعنى أنها تقع ضمن التكاليف التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية للدولة ولا تشكل استثماراً، بينما الإنفاق على الأطفال والشباب يعتبر إنفاق استثماري. (يحيى السيد عمر، 2021)

يشكل اللجوء في حالات كثيرة نعمة على البلدان التي تحتاج اقتصاداتها للعمالة الأجنبية المؤهلة كالإقتصاد الألماني، فقد أعربت أحزاب سياسية عديدة في ألمانيا أن المهاجرين مرحب بهم بسبب تأثيرهم الإيجابي على الموازنة العامة للدولة من خلال الضرائب التي يدفعونها. ومن دون المهاجرين ستتهار بعض الصناعات وتخسر الدولة المليارات، وهو ما جعل الحكومة الألمانية تفكر في سد هذا العجز بأنماط مختلفة من المهاجرين ذوي الكفاءات العلمية لتفادي المشكلات الاقتصادية التي قد تنتج عن هذا العجز (لونيس، 2016، صفحة 661)، وهو ما أكدته رئيس اتحاد الصناعات الألمانية "أولريش غريللو" حين قال:

"إذا تمكنا من إدخال اللاجئين سريعاً في سوق العمل، فسنساعد اللاجئين ونساعد أنفسنا."

ففي الوقت الذي كان يرى فيه البعض بأن اللاجئين السوريين قد يشكلون عبئاً اقتصادياً بسبب المساعدات التي تنفقها الدولة لإعادة توطينهم أو بسبب تخوف المواطنين الأصليين من أن يأخذوا فرص عملهم ويسببوا أزمات مالية واقتصادية، فإن الواقع الاقتصادي الألماني أثبت حاجته لليد العاملة السورية وهو ما سيعود عليه بالفائدة.

تعبّر السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الألمانية في تفعيلها لسياسة الترحيب باللاجئين السوريين عن هوية مجتمعات أوروبا الغربية وتصورها لمصالحها، فهي تعكس طبيعة فهم وإدراك المجتمعات الأوروبية لمضامين اللجوء واللاجئين (تهديد أو مكسب) فتفسير الدوافع الكامنة وراء سلوك ألمانيا يبرز عمق التأثير الذي تمارسه الهوية في تحديد مصالح الدول والجماعة ومن ثم تقرير نمط السلوك تجاه الآخرين في المعادلة التالية: الرغبة (المصلحة) + المعتقد (الهوية) = الفعل. (سعداوي و حميدة بعوني، 2024، صفحة 428)

. إنسانية السياسات الألمانية اتجاه اللاجئين:

بالنظر إلى السياق التاريخي لألمانيا والتزامها بحقوق الإنسان، فقد أثبتت السياسات الألمانية المرحبة باستقبال المهاجرين الطابع الإنساني الذي أصبح يميز السلطة والمجتمع الألماني، ففي الأزمة الأخيرة، ورغم أنها لا تعد منفذاً برياً أو بحرياً لدخول اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي، عملت ألمانيا على الاهتمام بإدماج اللاجئين السوريين والتشديد على لم شملهم العائلي على الأراضي الألمانية وذلك من خلال

تقديم تسهيلات كبيرة لهم في مجال الرعاية والحقوق والحماية الإنسانية فضلاً عن تعليقها العمل باتفاقية دبلن وقبولها طلبات لجوء للاجئين لهم بصمات في دول أوروبية أخرى.

ثانياً: ألمانيا وثقافة الترحيب باللاجئين السوريين: قراءة في جهود الاندماج

انتهجت ألمانيا -التي تمثل نموذجاً أوروبياً رائداً في دمج اللاجئين- استراتيجيات وآليات مختلفة عن محيطها الأوروبي اتجاه اللاجئين السوريين بدءاً بتبنيها مقارنة الباب المفتوح وصولاً إلى محاولة دمجهم في المجتمع الألماني، وأما عن هذه الآليات فنذكر منها:

البنية القانونية لمسألة اللجوء السوري بألمانيا: إن اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني يستند إلى مجموعة من المعايير القانونية القائمة على توفير الإقامة الآمنة لهم وحقوق المواطنة لأجل فاعلية أكثر في عملية الاندماج، ويتم ذلك عبر مؤسسات قانونية تمنح اللاجئين السوريين مجموعة من الحقوق (حرية التنقل، التعليم، الرعاية الصحية، العمل...)، في هذا الإطار، اتخذت الحكومة الألمانية إجراءات قانونية إستثنائية عازمة على رفع القيود عن اللاجئين السوريين داخل أراضيها ومن أهمها، مصادقة حيث صادق مجلس الوزراء الألماني يوم 25 ماي 2016 على قانون دمج اللاجئين الجديد سنة 2016 والذي ينص على حصول اللاجئ على الإقامة المؤقتة طوال مدة التدريب المهنية، وفي حال حصوله على عمل ستمدد إقامته سنتين متتاليتين والخضوع لدورات اندماجية إجبارية بغية إتقان اللغة الألمانية بمساعدة مالية من الدولة، وخصصت في هذا المجال المكتب الاتحادي للهجرة واللجوء BAMF للتكفل والقيام بإجراءات تسجيل اللاجئين السوريين وتوزيعهم على الولايات الألمانية، إضافة إلى تسهيل إجراءات اندماجهم، حيث يتولى المكتب المسؤولية عن شؤون اللاجئين، مثل طلبات اللجوء واتخاذ القرارات بشأنها فضلاً عن تقديم دورات الاندماج وتقديم الخدمات الاستشارية الأولية للمهاجرين (بيدكان، 2018، صفحة 192).

أما من الناحية اللوجيستية، فقد منحت ألمانيا اللاجئ لسوري امتيازات أكثر من اللاجئين من الجنسيات الأخرى، فنجدها مثلاً تعفي اللاجئ السوري من الإجراءات البيروقراطية المتمثلة في تقديم المستندات المطلوبة للحصول على وضع "لاجئ" أو الوضع تحت "الحماية الدولية"، ويلاحظ أيضاً أن ألمانيا لا تستخدم صفة "لاجئ" في معاملاتها مع اللاجئين السوريين تجنباً للتمييز الذي يعد جريمة يعاقب عليها القانون، ويشار في وثائقهم أنهم يتمتعون بـ "الحماية الدولية" بموجب المادتين 25، 26 من قانون إجراءات الإقامة. (الديب، 2018)

. تعليق العمل بنظام دبلن: كما هو معلوم فإنه بموجب نظام اللجوء الأوروبي المشترك، المستند بدوره إلى اتفاقيات دبلن الثلاث، تقع مسؤولية التكفل باللاجئين ومعالجة طلباتهم على عاتق أول دولة أوروبية تطوئها قدما اللاجئ، والذي يعني من الناحية العملية أن الدول الواقعة على الحدود الخارجية لفضاء شنغن والاتحاد الأوروبي كإيطاليا واليونان والمجر هي التي تتحمل الضغط الناجم عن توافد المهاجرين واللاجئين، (حكيمي، 2020، صفحة 305) لكن في ظل أزمة اللاجئين السوريين، قررت الحكومة الألمانية تعليق العمل بنظام دبلن والغاء أوامر عودة السوريين الذين بصموا في دول أخرى وعودتهم إلى هذه الدول، وذلك لتسهيل إجراءات دخول أكبر عدد ممكن من السوريين طالبي اللجوء.

. دمج اللاجئين السوريين في سوق العمل: إن عملية الاندماج الاقتصادي في المجتمع الألماني لا تتحقق دون دمج اللاجئين السوريين في سوق العمل وتمكينهم من الاستغناء عن المعونات الممنوحة لهم، ولتحقيق ذلك، خصصت لحكومة الألمانية ميزانية لخلق فرص عمل أكثر للاجئين السوريين وتسهيل سبل التحاقهم بسوق العمل، عبر إزالة عقبات قانونية أمامهم.

كما أنه عند حصول اللاجئ السوري على فرصة تدريب مهنية، فإنه يحصل بمقتضاها على حق الإقامة المؤقتة حسب مدة التدريب، ما يعنى أن اللاجئ يكون غير مهدد بالترحيل خلال تلك الفترة، ويتم تمديد الإقامة لستة أشهر إضافية بعد الانتهاء من فترة التدريب المهنّ لإعطائه فرصة البحث عن عمل في ألمانيا، وفي حالة عثوره على عمل يحصل اللاجئ على إقامة لمدة سنتين، كما تم إلغاء شرط السن الأقصى للحصول على فرصة تدريب مهنّ (عامري، 2016).

وفي هذا السياق، أظهرت دراسة قام بها معهد أبحاث سوق العمل والتوظيف لـ 7950 لاجئاً وصلوا ألمانيا في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2016 أنه بعد خمس سنوات من وصولهم استطاع حوالي 50 بالمئة من هؤلاء اللاجئين الحصول على عمل (جزائري، مارس 2021، صفحة 124).

سياسة لم الشمل العائلي للاجئين السوريين: إن جمع شمل الأسر هو مبدأ يمنح الأسرة الحماية باعتبارها الوحدة الأساسية المكونة للمجتمع، وبناء على ذلك، فإن أسرة اللاجئ سواء الزوج أو الزوجة، الولدين، الأبناء، الأخوة يجب أن يمنحوا حق اللجوء معه في البلد المضيف، فقد عملت الحكومة الألمانية منذ سنة وتعتبر ألمانيا من الدول المضيفة التي بدأت العمل بمبدأ لم شمل الأسر والذي تم تطبيقه سنة 2016، حيث تمكن حوالي 192 ألف سوري من لم شمل أسرته (عشاشة ورايح زغوني، 2021، صفحة 461).

ثالثاً: سياسة التضييق كآلية جديدة للحد من التدفق السوري نحو ألمانيا

إن المتتبع للسياسة الألمانية اتجاه اللاجئين السوريين يرى أنها لم تسر على خط واحد وإنما انحرفت عن مسارها، فمع بداية الأزمة، أبقىّت الحكومة الألمانية حدودها مفتوحة أمام السوريين، واتخذت سياسة الباب المفتوح والترحيب غير المشروط، لكن بمرور الوقت حدثت تقلبات في سياستها، ففي أواخر سنة 2015 قررت ألمانيا الرجوع مؤقتاً إلى تشديد الرقابة على حدودها وذلك بسبب عدم تمكنها من السيطرة على موجات المهاجرين نحو ألمانيا التي وصلت مع نهاية سنة 2016 حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى مليون و270 ألف طالب لجوء.

رغم أن الحكومة الألمانية سعت للبقاء وفيه لمبدأ مسؤولية حماية اللاجئين السوريين، غير أن تبعات الأزمة كانت أقوى، فمجازفة ميركل بالانفتاح غير المشروط باستقبال اللاجئين جوبهت بانتقادات لاذعة خاصة داخل أوساط التحالف الحاكم؛ الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب المسيحي الاجتماعي البافاري، ما دفع الحكومة إلى مراجعة دورها عن طريق مطالبة المجتمع الأوروبي بتقاسم مسؤولية اللاجئين السوريين معها وبمشاركة جميع الدول الأوروبية في استقبال اللاجئين وبخصص عادلة، من منطلق مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمات وعدم تكفل دولة واحدة أو مجموعة قليلة به الأزمات (أحمد، 2018).

من الناحية العملية، وضعت ألمانيا إجراءات جديدة للتعامل مع طالبي اللجوء، وذلك مع بداية سنة 2016، وتهدف هذه التدابير إلى الحد من تدفق المهاجرين ومن بين أهم هذه الإجراءات:

- تعليق ألمانيا اتفاق شنغن-مؤقتا- فيما يتعلق بالحدود المفتوحة، فوفقا لوزير الداخلية الألماني "توماس دي مايزيير Thomas de Maiziére" فإن الهدف من الضوابط الحد من تدفق اللاجئين إلى ألمانيا. (جبران، 2019، صفحة 1256)

- قررت الحكومة الألمانية في جانفي 2016 تعليق حق لم شمل العائلات لمدة عامين بالنسبة للاجئين الذين يتمتعون بالحماية المحدودة أو ما يطلق عليه بالحماية الثانوية، لأن وضعهم لا يدخل ضمن إطار امتيازات اتفاقية 1951 حول وضع اللاجئين، بيد أنه يتم أخذ لم الشمل في الحالات العسيرة، وتمنح الحماية الثانوية لمن رفضت طلباتهم، ولا يتم طردهم بسبب احتمال تعرضهم للتعذيب أو الإعدام في بلدانهم، كما شمل هذا الإجراء عددا من السوريين.

- تعديل قانون اللجوء الألماني الذي يتم بمقتضاه ترحيل طالبي اللجوء المتورطين في ارتكاب جرائم، وقد تم التوصل إلى اتفاق لتسهيل ترحيل من ارتكبوا جنایات في ألمانيا، وتقرر هذا الإجراء بعد الاعتداءات التي وقعت مع نهاية سنة 2015 في (كولونيا) غرب ألمانيا.

- انشاء ما يسمى بالدول الآمنة، صنفت ألمانيا بعض البلدان في غرب البلقان "ألبانيا وكوسوفو والجبل الأسود" على قائمة البلدان الآمنة، بحيث يتم رفض طلب اللجوء من هذه الجنسيات على اعتبار أنه "لا أساس له من الصحة". (هاينرش، 2016)

المحور الثالث: تحديات إدماج اللاجئين السوريين بألمانيا

على الرغم أن السياسات الألمانية تضمنت عدة محاور متعلقة بإدماج اللاجئين السوريين بوتيرة متسارعة وبأعداد كبيرة، من خلال تحفيزهم على بذل جهد أكبر في التأقلم مع طبيعة المجتمع الألماني، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي كانت عائقا أمام نجاح العملية، ومن التحديات نذكر:

. الاختلاف الثقافي وإشكالية الهوية: إن الفارق الثقافي والديني والهوياتي بين اللاجئين السوريين والمواطنين الألمان جعل من عملية الاندماج أمرا صعبا، ففي سؤال الهوية والنموذج الثقافي يرى الأوروبيون في معظمهم بأنها تمثيلات الذات الأوروبية مكتملة وأنها ستاتيكية ثابتة رغم التمايز الموجود بين مختلف قومياتها التقليدية وهو التصور الذي جعل من تقبل الوافدين إليها من قبيل التحديات المثبطة لإمكانية الاندماج الهوياتي للسوريين في المجتمع الألماني (أيمن، 2015).

فقد استثار اللجوء السوري أوروبا بشكل عام وفي ألمانيا بشكل خاص قضية محورية أعمق من الأبعاد الاجتماعية والقانونية يمكن ترجمتها من زاويتين، فمن زاوية المجتمع المضيف، عبرت مختلف الأطروحات اليمينية في أكثر من دولة عن رفضها إدماج اللاجئين السوريين معتبرة هذا الأخير-الاندماج- تهديدا حقيقيا يعرض الهوية الأوروبية لخطر التهجين، ففي ألمانيا دعمت حركة "بيغيدا" الألمانية نظرية "الاستبدال الكبير" التي انتشرت في أوساط اليمين المتطرف بشكل كبير، وتقول تلك النظرية إنه كنتيجة للهجرة سيتم

استبدال السكان الأصليين بمواطنين غير أوروبيين -عن طريق موجات الهجرة واللجوء- يشكلون تهديد لهوية البلاد، كان لهذه النظرية أيضاً صدى كبير حتى أنها أصبحت تصدر الالهام للعديد من الأفراد والحركات العنصرية التي تستهدف اللاجئين والمهاجرين المسلمين بشكل أساسي (نوغياري، 2015).

أما من زاوية اللاجئ، فقد وجد الكثير من السوريين صعوبة في التأقلم والتعايش مع طبيعة الحياة في المجتمع الألماني بسبب اختلاف العادات والتقاليد هناك مما أدى إلى تقوقع الجالية النازحة على نفسها خوفاً من أي تغيير قد يطال على هوياتهم الأصلية لقيم غربية صادمة في بعض الأحيان للمجتمع المضيف كحرية المرأة، فأكبر تحدي يعرقل عملية إدماج السوريين في ألمانيا يتمثل في كيفية حفاظهم على خصوصياتهم وثقافتهم في بيئة ديمقراطية تختلف كلياً عن ثقافتهم (يحيوي، 2020، صفحة 322).

. اللغة كعقبة لعملية إدماج اللاجئين السوريين: شكلت الصعوبات في تعلم اللغة الألمانية حاجزاً كبيراً أمام اللاجئين السوريين لفهم الإجراءات البيروقراطية المحيطة بقانون اللجوء والمساعدة الاجتماعية، علاوة على ذلك، فإن السياسات التعليمية التي اعتمدتها ألمانيا لإدماج اللاجئين ضعيفة ولا تستند على قاعدة صلبة حيث يخرج منها اللاجئ السوري بلغة بسيطة لا تمكنه من التواصل الجيد وتحتم عليه اللجوء لدورات تكوينية فعالة لكن مكلفة.

. تصاعد الخطاب المتطرف ضد اللاجئين السوريين: أثارت مسألة إدماج اللاجئين السوريين جدلاً واسعاً في خطابات أحزاب اليمين المتطرف الذي عبر عن عزمه العميق لمحاربة كل أشكال التعدد الاثنى باعتباره خطراً يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، ففي ألمانيا عبر حزب البديل الألماني عن قلقه الشديد بشأن أسلمة ألمانيا نتيجة إدماج اللاجئين ودعا في خطاباته إلى ضرورة المعالجة الأمنية الصلبة مع السوريين من خلال غلق الحدود واستخدام القوة والسلاح، وقد نجح في استمالة الرأي العام الألماني وشكل ضغطاً على الطبقة السياسية الحاكمة التي تواجه خطر تفشي العنف داخل المجتمع والذي بدأت مؤشرات في الظهور بعد أحداث عنف بين اللاجئين والمواطنين الألمان (يحيوي، 2020، صفحة 323).

. التوترات الاجتماعية وكره الأجانب: أدى تدفق الكبير اللاجئين السوريين بألمانيا إلى تأجيج التوترات الاجتماعية والمشاعر المعادية للأجانب داخل شرائح معينة من المجتمع الألماني وذلك لأسباب عديدة أبرزها الخوف من تراجع فرص العمل ومعها مستوى المعيشة، والخشية من التطرف والعنصرية وبالرغم من المبالغة في هذه المخاوف إلا أنها بالفعل موجودة وتشكل إعاقة فعلية لعملية دمج قسم كبير من السوريين رغم حاجة الاقتصاد الألماني لهم.

الخاتمة:

يستخلص مما سبق، أن السلوك الأوروبي تجاه أزمة اللاجئين السوريين لم يكن متماثلاً، ففي الوقت الذي تذرعت فيه دول العبور -إيطاليا، اليونان، المجر- بمخاوفها الأمنية واتخذت سياسات رافضة لوجود اللاجئين على أراضيها، فإن ألمانيا برزت كوجهة أساسية لهم وذلك من خلال فتح أبوابها أمام السوريين وتخصيص مبالغ مالية ضخمة لتسهيل عملية احتواءهم داخل المجتمع الألماني رغم الاختلاف الثقافي بين

المجتمعين، إلا أن هذا لا ينفي أن البعض من هذه القرارات كان وراء أهداف تسعى الحكومة الألمانية لتحقيقها والتي تصبو في خانة ثلاثية متكاملة تتمثل في الأمن، الإنسانية والاقتصاد.

غير أن وصول أكثر من خمسمائة ألف لاجئ سوري لألمانيا في نهاية العام 2018 جعل الحكومة الألمانية تتعرض لتحديات سياسية، وانقسام كبير في الداخل فرض عليها-ألمانيا- إعادة النظر في عملية استقبال اللاجئين السوريين وذلك من خلال تراجع ثقافة الترحيب وتبني سياسات أكثر تشدداً مع المهاجرين. وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثبتت أزمة اللاجئين السوريين عدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية.

- إن قبول وترحيب ألمانيا باللاجئين السوريين ومحاولة دمجهم في المجتمع الألماني كان وراء أهداف تسعى الحكومة الألمانية لتحقيقها والتي تصبو في خانة الاعتبارات القومية.

- اتضح من خلال الدراسة أن مسألة استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في ألمانيا ومحاولة ادماجهم في المجتمع الألماني طرح العديد من التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان لها الأثر الواضح في المجتمع الألماني وانعكس ذلك في أن تعيد ألمانيا النظر في سياستها اتجاه اللاجئين.

الاقتراحات:

- إن معالجة أزمة اللجوء السوري تكمن بالأساس في تكثيف جهود المجتمع الدولي وتجاوز الاعتبارات القومية إلى بعد أكثر إنسانية.
- إن نجاح عملية إدماج اللاجئين السوريين يتطلب العمل على صياغة برامج تدريبية للاجئين تعلمهم كيفية التكيف مع عادات وتقاليد المجتمع الألماني.
- ضرورة التنسيق المشترك والمحكم بين ألمانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي في عملية استقبال اللاجئين وادماجهم.
- الاندماج عملية تحتاج لصياغة سياسات لاستقبال اللاجئين واستخدام الخطط والدراسات اللازمة لتسهيل عملية الاندماج والتعامل مع طلبات اللجوء التي يقدمونها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

أولاً: الدوريات:

- حكيكي توفيق، البعد الاجتماعي لتباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين والمهاجرين (2015-2016): بين وحدة الموقف وتعارض الاستجابات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02 (جويلية 2020)، 305.

- سعداوي مريم وبعوني حميدة، تباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة مقارنة بين ألمانيا والمجر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1، (2024)، ص 423.

- بيدكان نور الدين، استجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 12، نوفمبر 2018، 192.

- جزائري يارس درويش، اللجوء السوري في ألمانيا وإعادة السجل في سياسات الهجرة، حكمة، العدد 2، مارس 2021، ص 124.

- عشاشة كنزة وزغوني رايح، جهود المفوضية الأممية في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة: المعايير القانونية والقيود التطبيقية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، 461.

- جبران سفيان، دور الحكومة الألمانية في إدارة أزمة المهاجرين السوريين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019، 1256.

- يحيوي هادية، ألمانيا وأزمة اللجوء السوري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، جويلية 2020، 322.

• رسائل الماجستير والدكتوراه:

- الغصين فاطمة حرب سليمان، السياسات الأوروبية اتجاه اللاجئين السوريين: دراسة مقارنة بين ألمانيا واليونان، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016، 53.

• المؤتمرات:

- لونيس فارس، اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ.. معادلة الفرص والتحديات، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئين السوريون بين الواقع والمأمول، 2016/5/14/13، جامعة أديامان تركيا، 661.

• المواقع الالكترونية:

- بُعْدٌ سياسي: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين، للمزيد راجع الرابط:

<https://rawabetcenter.com/archives/12475>

- السيد يحيى عمر، ما هو الأثر الاقتصادي للجوء السوري على الاقتصاد الألماني؟، للمزيد راجع الرابط التالي:

<https://yahyaomar.com>

- عامري سميح، ما يجب معرفته حول قانون الجديد لدمج اللاجئين، للمزيد راجع الرابط:

https://www.dw.com/ar_

-ديب راجية، ألمانيا: حلم اللاجئين السوري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، للمزيد راجع الرابط:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx>

- احمد فتح الله عبد القادر أحمد، الانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا، للمزيد راجع الرابط: <https://democraticac.de/?p=55280>

- هايترش دانييل، إجراءات جديدة للتعامل مع أزمة اللاجئين في عام 2016، للمزيد راجع الرابط:

<https://www.dw.com/>

-نبيل أيمن ، أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية، للمزيد راجع الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions>

-نوغايريد ناتالي ، ليست المشكلة في اللاجئين لكنها في أزمة الهوية الأوروبية، للمزيد راجع الرابط:

<https://www.noonpost.com/14838/>

● باللغة الأجنبية:

المواقع الالكترونية:

- Robert Mackey, "Hungarian Leader Rebuked for Saying Muslim Migrants Must Be Blocked Europe Christian", the new york times(2015, February 04,2020,It has been viewed to Keep 1/09/2024, at 18:00

<https://www.nytimes.com>

- Migrants crisis: Slovakia will only accept Christians", BBC news2015, It has been viewed 10/09/2024,at 10:22,

<https://www.bbc.com> .